

## المقدمة الثانية

«في بيان أقسام الاختلاف والتغيير الممكن حصوله في القرآن والممتنع دخوله فيه... فالصور كثيرة<sup>(١)</sup>»:

**الأولى:** زيادة السورة. ولا ريب في امتناعها.

**الثانية:** تبديل السورة. وهي كالأولى.

**الثالثة:** نقصان السورة. وهو جازع كسورة (الحَقْدِ)، وسورة (الخلع)، وسورة (الولاية)<sup>(٢)</sup>.

(١) كلا! فقد تكسرت جميع محاولات الملاحظة، ولم ولن يثبت أبداً أي تحريف بزيادة حرف أو نقصان، وهذا معروف بالضرورة من التاريخ؛ فالقرآن واحد من شرق الدنيا إلى مغربها بجميع النسخ المطبوعة والمخطوطة والله الحمد والمنة.

(٢) قوله: «كسورة الحقد وسورة الخلع وسورة الولاية» يعني: حذفوا هذه السور من القرآن، أقول: تبين بالتحقيق والمقارنة والتدقيق أن سورة الحقد وسورة الخلع، اسمان لشيء واحد هو دعاء القنوت وهذا نصه: «اللهم إنا نستعينك ونستهديك ونستغفرك ونتوب إليك ونؤمن بك ونتوكل عليك، ونثني عليك الخير كله، نشكرك ولا نكفرك، ونخلع ونترك من يفجرك. اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد، وإليك نسعى ونحفد، نرجو رحمتك ونخشى عذابك. إن عذابك الجد بالكفار ملحق». فالخلع مصدر الفعل خَلَعَ (نَخْلَعُ)، وهو بمعنى الترك والهجر. والحقد مصدر (نحقد) وهو بمعنى السرعة، ولما كان الشبه في الكتابة بين الحقد والحقد كبيراً جداً، إذ الفرق نقطة واحدة فوق الفاء لتصبح قافاً. ولما كان جهل الجاهلين مركباً ولم يدركوا معنى الحقد، ولما كان كل إناء بما فيه ينضح وكانت قلوبهم ملاءى بالحقد والضعينة حسبوا الحقد والحقد شيئاً واحداً. وقالوا: لقد أسقط الصحابة سورة الخلع وسورة الحقد، والواقع أنهما مصدران لفعليين =

## الرابعة: زيادة الآية.

الخامسة: تبديلها. وهما منتفيتان.

السادسة: نقصان الآية - مثاله: (وإنه فيه إلى آخر الدهر)<sup>(١)</sup> ﴿وَالْعَصْرِ﴾  
 ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ١، ٢].

السابعة: زيادة الكلمة. كزيادة «عن» في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾ [الأنفال: ١].

الثامنة: نقصانها - (أي: الكلمة) - وهو كثير. ك (في عليّ) في مواضع... (فاستمسك بالذي أوحى إليك في عليّ...) (٢).

التاسعة: تبديلها - (أي: الكلمة) - كتبديل آل محمد بعد قوله تعالى: بآل عمران.. (٣) ﴿إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ﴾ [آل عمران: ٣٣]

= ورداً في دعاء القنوت وليس في سورتي القنوت، وسيأتي بيان الفرية المسماة بسورة الولاية.

(١) قوله: «وإنه فيه إلى آخر الدهر». أقول: وأي مثالب تتضمنها هذه الآية المفتراة؟ وما الغاية أو الهدف من إسقاطها؟ فما هي إلا جملة ركيكة وعبارة سخيفة رُوعي فيها السجع الموافق للسورة لا غير. ثم ادعى المبطلون أنها آية أسقطت من سورة العصر!!! ومثل هذا كثير وكثير جداً في دعاواهم.

(٢) قوله: «في عليّ». أقول: عبارة مقحمة إقحاماً. وإلا فإن الله ﷻ لم ينزل وحيه من أجل علي ولا أولاد علي. ولم يخصّ محمداً ﷺ بالتمسك بوحي دون وحي، فإنه ﷺ مأمور أن يتمسك بالذي أوحى إليه بعامة والتخصيص المذكور باطل لا دليل عليه. والقول به أمر يخالف روح القرآن وتمجّج اللغة ويعافه البيان ويتنافى مع سياق الآيات.

(٣) قوله: «بتعديل (آل محمد) بـ(آل عمران)» أقول: تتحدث الآيات عن آل عمران وامرأة عمران وابنة عمران؛ فكيف يدعي المبطلون أن الصحابة بدّلوا آل محمد بآل عمران وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ (٣٣) ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (٣٤) إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ (٣٥) فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذَرَيْتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ (٣٦) [آل عمران: ٣٣-٣٦] من سورة آل عمران؛ ولم يدع حتى المؤلف أنها سورة آل محمد.

**العاشر:** زيادة الحرف. كزيادة ألف «والدي» في قوله تعالى حكاية عن إبراهيم: (رب اغفر لي ولوالدي)<sup>(١)</sup>.

**الحادية عشر:** نقصان الحرف. كنقصان همزة من قوله تعالى: (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ) [آل عمران: ١١٠].

**الثانية عشر:** تبديل الحرف. كتبديل الواوات بالياءات في قوله تعالى: (التائبين العابدين)<sup>(٣)</sup> إلى آخرها.

(١) أقول: إن سياق الآيات نفسه يكذب دعوى تبديل (ولولدي) بـ (ولوالدي)؛ لأن إبراهيم عليه السلام كان قد وعد والده أن يستغفر له ربه قائلاً: «سأستغفر لك ربي» ولذلك قال في مكان آخر: «واغفر لأبي إنه كان من الضالين» وهنا دعا لوالديه، والدعاء لهما جاء به القرآن والسنة. ثم أي فضيحة أو مثالب تحاشاها الصحابة بهذا التزوير والتبديل والعدول عن دعاء إبراهيم لولديه إلى الدعاء لوالديه؟

(٢) أقول: إن دعوى كشط الهمزة من كلمة (أئمة) حتى صارت (أمة) في قوله تعالى: (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ) [آل عمران: ١١٠] من الدعوى السخيفة الباهتة أيضاً. فالآية من سورة آل عمران، وتمتدح أمة محمد ﷺ وتصفها بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإيمان بالله. ولكن الشيعة يريدونها أن تكون في مدح الأئمة الاثني عشر، فادعوا أن همزة كشطت بكل سهولة وبساطة ويسر، ونسوا أموراً كثيرة تكشف زيف دعواهم لأنهم قوم غرباء عن العربية ولا يملكون منها إلا عجمة في قلوبهم وألسنتهم فهم لا يفقهون. من هذه الأمور: أنها لو كانت «أئمة» ما صحت صيغة الفعل في الجملة، ولوجب أن تكون: كنتم خير أئمة أخرجوا للناس. فكيف تحل تاء التأنيث الساكنة محل واو الجماعة؟ ومنها: أن الخطاب موجّه للأمة التي يتنزل عليها القرآن وليس للأئمة المزعومين الذين لا وجود لهم إلا في مخيلة أشباعهم، ومنها أن سياق الآيات يكذب دعوى التزوير المزعومة حيث قال سبحانه: (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَهُمْ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ اللَّهِ) [آل عمران: ١١٠]، يمتدح إيمان أمة محمد ﷺ، ويلوم أهل الكتاب لعدم إيمانهم، ويحرض المسلمين عليهم ويشنع عليهم فسوقهم وكفرهم وقتلهم الأنبياء بغير حق وعصيانهم وعدوانهم، ويستثني فئة من أهل الكتاب فيقول فيهم سبحانه ما قاله في حق المسلمين: (لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ) [١٢٣] يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ) [١٢٤] وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُفْعِلِينَ) [١٢٥] [آل عمران: ١١٣-١١٥] فأَي همزة تلك التي كشطت فقلبت الأئمة أمة؟

(٣) قوله: «كتبديل الواوات بالياءات في قوله تعالى: التائبين العابدين... إلخ». أقول: إما أن =

**الثالثة عشر:** تبديل الحركات بعضها بآخر. كيصرفون ويُصرفون، الضمة بالفتحة. والفتحة بالكسرة وعليّ بعليّ في قوله تعالى: (هذا صراط عليّ مستقيم)<sup>(١)</sup>.

= يكون هذا التبديل لجهل الصحابة رضوان الله عليهم باللغة العربية وقواعدها وهم صفوة العرب وأفصحهم وهذا مستحيل، أو أن يكون تحاشياً لفضيحة أو مثالب. وأين الفضيحة والمثالب بإثبات الياءات وكشط الواوات؟ أو أن يكون الإجماع قد حصل على حفظ الآية خطأ من قبل الحفاظ، أو أنهم تواطؤوا بالإجماع على التبديل المذكور وتواتر هذا التواطؤ من غير داع يدعو إليه، وهذا مستحيل أيضاً. وبقي أن نطمئن روح المؤلف الدجال أن التبديل المزعوم لا أصل له. وأن الواوات بخير وعافية؛ فمن لم يصدق فليرجع إلى الآية ١١٢ من سورة التوبة حيث يجد قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِشِرْكٍ مُّشْكٍ لَّيْسَ لَهُمْ شِرْكٌ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ﴾ [التوبة: ١١٢] وليس في القرآن كله التائبين العابدين الحامدين... إلخ.

(١) قوله: «هذا صراط عليّ مستقيم». أقول: وهذه أيضاً من الدعاوى السخيفة المتهافتة؛ لأن المفتريين المجوس من أحفاد الفرس المنافقين نسوا أن أبا بكر وعمر وعثمان وغيرهم من كتاب الوحي لم يكونوا يكتبون القرآن مشكلاً ولا منقوطة حتى يقال: إنهم بدّلوا حركات بحركات. فقد ظهرت الحاجة إلى النقط والشكل في عهد الدولة الأموية عندما توسع المسلمون في فتوحاتهم، واتسع وطنهم ودخل في الإسلام من لا يتقن العربية ولا يعرفها، ومنهم قوم المؤلف فصاروا يلحنون في قراءاتهم، فأمر الخليفة عبدالملك بن مروان عامله على العراق الحجاج بن يوسف الثقفي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن يتولى ضبط القرآن بالشكل والتنقيط، فقام بهذه المهمة الجليلة على أحسن ما يرام مستعيناً بأولي الخبرة، وزال الخطر والمحذور والله الحمد والمنة. علماً بأن المسلمين في الصدر الأول كانوا يكرهون نقط المصحف وشكله مبالغة منهم في المحافظة على القرآن كما رسمه عثمان خوفاً من أدنى زيادة عليه أو تغيير فيه!!! ثم صار ذلك أمراً واجباً بعد الفتح الإسلامي صيانة لكتاب الله تعالى من اللحن فيه، وعلى كل حال ففي هذه اللفظة (علي) قراءتان ثابتتان: عليّ وعليّ، أما عليّ فهي من افتراءات الرافضة. والحجاج بن يوسف الثقفي عامل عبدالملك بن مروان على العراق الذي لاحق جميع من شارك في قتل أمير المؤمنين عثمان بن عفان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الشهيد المظلوم وقتلهم وفتح بلاداً كثيرة كالسند والهند، ثم بإشرافه تنقيط المصحف - أي وضع النقاط على الحروف - كان فصيحاً خطيباً شجاعاً داهية صادقاً، وكان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ من قراء القرآن وحفاظه المعدودين. وكان فيه سماحة بإعطاء المال لأهل القرآن، فكان يعطي على القرآن كثيراً كما قال أهل السير.

### الرابعة عشر: تبديل السكون بالحركة....

**الخامسة عشر:** الترتيب بين السور. وأمثله كثيرة، فإن الموجود في مصحف أمير المؤمنين عليه السلام تقديم السور المكية على السور المدنية<sup>(١)</sup>، كما نص عليه الشيخ المفيد.

### السادسة عشر: الترتيب بين الآي<sup>(٢)</sup> وأمثله أيضاً كثيرة

(١) قوله: «تقديم السور المكية على السور المدنية» يعني: والآيات المكية على الآيات المدنية. أقول: دعوى المؤلف محض افتراء على عليّ. فهو يريد أن يمزق شخصية المصحف. وأن يفك السور التي تشتمل على المكي والمدني من الآيات كالأنعام مثلاً. وأن يقدم سورة الناس على سورة البقرة. ليشتت شمل القرآن، تنفيساً عن حقه المجوسي الفارسي. وكأنه نسي أن جبريل عليه السلام كان يعارض رسول الله صلى الله عليه وآله القرآن كل عام. وأن الحفاظ من أصحابه عليهم الرحمة والرضوان كانوا يحفظونه على ما هو عليه الآن؛ لأن هذا الترتيب توقيفي لا دخل لمخلوق فيه، ولولا ذلك ما وجدنا سورة البقرة وهي مدنية تشتمل على آية مكية واحدة. وسورة الأنعام مكية وفيها تسع آيات مدنية. والأنفال مدنية، وفيها سبع آيات مكية. والتوبة مدنية إلا آيتين فمكيتان. ويونس مكية إلا أربع آيات فمدنية... إلخ. وأجمعت الأجيال المتعاقبة وتواتر إجماعها على حفظ وكتابة القرآن على ما هو عليه الآن من عهد رسول الله صلى الله عليه وآله. ولو كان ترتيبه إليهم لوجدنا سورة الفاتحة بعد المدثر، وسورة الناس قبل البقرة. ولوجدنا آخر آية نزلت آخر آية في القرآن بعد الناس، وأول آية نزلت في القرآن قبل الفاتحة. ولكن ترتيب الآيات والسور كان بتوقيف من الله سبحانه ورسوله صلى الله عليه وآله. وأخيراً فإن كلاً من أبي وابن مسعود لم يقدم المكي على المدني ولا المدني على المكي ولم يفعل ذلك عليّ وحاشاه أن يفعل. ومن قال غير ذلك فليظهر لنا قرآنه إن كان من الصادقين. فإن لم يفعل فهو من الكاذبين وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين.

(٢) قوله: «الترتيب بين الآي» يعني: وقع التحريف والتغيير في ترتيب الآيات أيضاً. أقول: لو سلمنا للمؤلف الدجال بالقول لكانت سورة العلق قبل الفاتحة، وكان قوله تعالى (في أواخر سورة البقرة): ﴿وَأَتَقُوا يَوْمَ تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]، وهذا ما لم يقل به أحد من أئمة الشيعة أو من غير الشيعة. ولكن جبريل عليه السلام كان ينزل بالآية أو الآيات فيقول رسول الله صلى الله عليه وآله: ضعوها بعد الآية كذا من سورة كذا، كما تلقاها عن ربه، فيتقيد كتاب الوحي والحفاظ بأمره صلى الله عليه وآله لا يقدمون ولا يؤخرون. وما كان لهم أن يعثوا بترتيب الآيات والسور وهم أحرض الناس على طاعة الله ورسوله. ولم يتجاوز جمع أبي بكر رضي الله عنه نقل القرآن من العصب واللخاف والرقاع إلى الصحف مراعيًا =

فإن<sup>(١)</sup> في مصحف أمير المؤمنين عليه السلام قُدِّمَتِ الآيات المنسوخة على الناسخة<sup>(٢)</sup> كما نص عليه الشيخ المقدم<sup>(٣)</sup>، ومصحفه عليه السلام هو الأصل<sup>(٤)</sup> الذي به يُعرف المغايرة والمطابقة.

**السابعة عشر: الترتيب بين الكلمات<sup>(٥)</sup>. وأمثله أيضاً كثيرة.**

كقوله تعالى: (أفمن كان على بينة من ربه ويتلوه شاهد منه إماماً ورحمة ومن قبله كتاب موسى) والموجود: ويتلوه شاهد منه ومن قبله كتاب موسى إماماً ورحمة.

= ترتيب الآيات بلا زيادة ولا تبديل ولا نقصان. كما لم يتجاوز جمع عثمان رضي الله عنه نقل القرآن من الصحف إلى المصحف مراعيّاً ترتيب السور بلا زيادة ولا تبديل ولا نقصان، وأجمع الحفاظ والكتاب على صحة جمعها وتواتر هذا الإجماع. وكان عملهما تحقيقاً لمراد الله تعالى من قوله سبحانه: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ [القيامة: ١٧] ، ولقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة: ٢] فسماه الله كتاباً. فجمع في الصحف ﴿الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] ، وصار قرآناً يُتلى تحفظه الصدور والسطور كما نزل من البيت المعمور. وأما ترتيب آيات القرآن مبوبة بحسب مواضيعها. أو تاريخ أو مكان نزولها، أو ناسخها ومنسوخها. فهذا عمل منهجي. فقد يلجأ إليه المصنفون والمؤلفون للرجوع إلى الآيات المطلوبة من مظانها. أو هو عمل إحصائي وفني يخدم الدارسين وبخاصة المستشرقين منهم. ومن ذلك المعجم المفهرس لآيات القرآن بحسب الحروف الهجائية.

(١) قوله: «فإن في مصحف أمير المؤمنين قدمت الآيات» فيه ركاقة أعجمية.  
(٢) قوله: «قدمت الآيات المنسوخة على الناسخة». أقول: هذا افتراء على عليّ. فمن أصر على دعواه وكفره فليظهر لنا مصحف أمير المؤمنين.

(٣) قوله: «الشيخ المقدم». أقول: ومن الذي حكم بتقدمه؟ وهل التقديم والتأخير بحسب الأهواء والرغبات؟! أما إطلاق الكلام جزافاً بلا طائل وخلع الألقاب فهو دأب أهل النفاق والشقاق.

(٤) قوله: «ومصحفه هو الأصل»: أقول: لو سلّمنا جدلاً بوجود مصحف لعليّ وسلّمنا جدلاً أنه الأصل. فأين هذا الأصل حتى تتم المقارنة مع الفرع ويُعرف السليم من السقيم؟ فإن قيل: هو مع الإمام المنتظر في السرداب. قلنا: طاب الكذب طاب.

(٥) قوله: «الترتيب بين الكلمات» يعني حدث في القرآن تغيير في ترتيب كلماته أيضاً كما هي الحال في سوره وآياته. أقول: بقي على المدعي الدجال أن يقول: والترتيب بين الحروف. ما دامت مجرد دعاوى، والأصل الذي يُرجع إليه في السرداب المزعوم مع الإمام الموهوم.

**الثامنة عشر:** حدّ السورة<sup>(١)</sup>. ومرجعه إلى نقصان الآية أو الكلمة، أو إلى اختلاف ترتيبهما كآخر سورة براءة<sup>(٢)</sup>.

**التاسعة عشر:** حدّ الآي<sup>(٣)</sup>. كحد قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ

(١) قوله: «حدّ السورة» أقول: هو نهايتها ومقطعها... والسورة اصطلاحاً: طائفة مستقلة من آيات الله ذات مطلع ومقطع. وهي واحدة من ١١٤ سورة في القرآن الكريم. وتختلف طولاً وقصراً. فأطولها سورة البقرة وأقصرها سورة الكوثر. وتحديد طولها وقصرها ومطلعها ومقطعها وموقعها وعدد آياتها مرجعه إلى الله تعالى وحده، وليس لنبي ولا صحابي أن يزيد فيها كلمة، أو ينقص منها آية، أو يتصرف في حدّها ومقطعها تبديلاً وتقديماً وتأخيراً. فما نفع الدعاوى الفارغة إذا لم يكن لها شاهد ودليل؟ وشاهد الشيعة إمام مزعوم لم يلد ولم يولد. وقرآن موهوم لم يكتبه ولم يقرأه أحد، ودليلهم ضباب وسراب وسرداب.

(٢) قوله: «كآخر سورة براءة». أقول: كأن المؤلف الدجال يشير إلى ما رواه البخاري في صحيحه عن زيد بن ثابت في حديث له قال: فتتبع القرآن أجمعه من العصب واللخاف وصدور الرجال، حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجد لها مع غيره.. ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ [التوبة: ١٢٨].

فزيد ﷺ قال: حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري، ولم يقل حتى وجدت بضع آيات مع أبي خزيمة الأنصاري فألحقها بآخر سورة التوبة. ولكنه قال: وجدت آخر سورة التوبة. فهو يعرفها ويسمّيها ويبحث عنها مكتوبة. فلم يجدها مكتوبة إلا مع أبي خزيمة الأنصاري. ولكنه كان يحفظها في صدره كغيره من الحفاظ من كبار أصحاب الرسول ﷺ ولكنه زيادة في الحيلة والحذر، وشدة في التقوى والورع، ومبالغة منه في الضبط والتوثيق والتحقيق؛ كان يقارن ما في السطور مع ما في الصدور حتى اكتمل بتوفيق الله جمع القرآن، وأجمع عليه الحفاظ والصحابة الأبرار. فكان كما تلقوه عن الرسول ﷺ بلا أدنى زيادة أو نقصان ولا أدنى تغيير أو تحريف مصداقاً لقوله ﷺ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾، وقوله سبحانه: ﴿إِنَّا عَلَيْنَا جَمْعُهُ وَقَوَّانُهُ﴾، وكان العرب أمة أميّة وكانوا يُعولون على الحفظ أكثر من الكتابة. ولذلك كانت صدورهم أسفار أيامهم ووقائعهم وأشعارهم ودواوينهم وأحسابهم وأنسابهم. وكل ما وصلنا عن تاريخهم في الجاهلية وأخبارهم وآدابهم وأشعارهم ومعلقاتهم وأنساب عشائرتهم ورجالهم، إنما وصلنا عن طريق الحفظ في الصدور لا في السطور. أما القرآن العظيم فقد أجمعت على حفظه السطور والصدور منذ عهد الرسالة والتنزيل. لأنه يمثل الرسالة السماوية الخالدة وختام الشرائع والكتب المقدسة.

(٣) قوله: «حدّ الآي»: أي وأصاب التحريف والتزييف أواخر بعض الآيات لنقصان أو تغيير أو لتقديم أو تأخير. أقول: للمؤلف أن يدّعي بندا آخر فيقول: «وحدّ الكلمة» ما دامت الحكاية دعاوى بلا دليل ولا برهان.

أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴿[الْفَاتِحَةُ: ٧] فَإِنَّهُ وَلَا الضَّالِّينَ عِنْدَنَا...﴾<sup>(١)</sup> (ص ٢٥).



(١) قوله: «كحد قوله تعالى: صراط الذين أنعمت عليهم. فإنه ولا الضالين. عندنا». أقول: سورة الفاتحة هي لا زيادة فيها ولا نقصان ولا تحريف ولا تزيف. ولكن الذين اعتبروا البسملة آية داخلية في تعداد آياتها اعتبروا قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] آية واحدة. والذين لم يدخلوا البسملة في تعدادها اعتبروا قوله تعالى: ﴿عَبْرَ الْمَعْصُومِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] آية. ولكن الفاتحة لم تزد حرفاً ولم تنقص حرفاً. ولكن الظالمين على الله ورسوله والمؤمنين يفترون. ولم يختلف المسلمون قط في سلامة القرآن من الزيادة، ولعلهم اختلفوا في وضع علامات الوقف. وهي علامات لم ينزل فيها وحي. وليس لبشر أن يتصرف في حد من عند نفسه؛ لأنه لا سبيل إلى معرفتها إلا بتوقيف الشارع سبحانه الذي لم يجعل الآي على نمط قياسي، ولذلك عد الكوفيون (المص) آية، ولم يعدوا نظيرها (الر) آية! وعدوا (يس) آية ولم يعدوا نظيرها (طس)، وعدوا كلمة (الرحمن) آية وكلمة (مدهامتان) آية، ولم يعدوا (ق) ولا (ص) ولا (ن) آية. وعدوا آية الدين في البقرة - وهي أطول آيات القرآن آية واحدة، وهي تعدل أكثر من سورة من قصار السور، ولا سبيل إلى القياس لمعرفة حد الآية إلا بتوقيف من الله ورسوله ﷺ.



## المقدمة الثالثة

«في ذكر أقوال علمائنا رضوان الله تعالى عليهم أجمعين»<sup>(١)</sup> في تغيير القرآن وعدمه، فاعلم أن لهم في ذلك أقوالاً مشهورها اثنان:

الأول<sup>(٢)</sup>: وقوع التغيير والنقصان فيه<sup>(٣)</sup>، وهو مذهب الشيخ الجليل

(١) قوله: «علمائنا رضوان الله تعالى عليهم أجمعين». أقول: هل يستحق أصحاب الرسول اللعن والشتم والقدح، ويستمطر الرضوان على من يقدح في القرآن ويغضب الرحمن؟ كلا!

(٢) قوله: «الأول» يعني: القول الأول في تغيير القرآن. أقول: وهو المعتمد عند عامة الشيعة وأئمتهم، ويعضده الكافي من كتبهم وما في مستواه من كتب صحاح الشيعة عمن لا ينطقون عن الهوى زعموا. ونصر هذا القول أكابر علمائهم كعلي بن إبراهيم والكليني والنعمان والكشي والعياشي والصفار والطبرسي وابن شهر آشوب والماهياري، ومن لا يتوهم فيهم سوء في عقيدتهم أو فتور في دينهم، والذين قالوا خلافه ما خالفوه إلا تقية كما هي حالهم مع أهل السنة والجماعة، حتى أصبح القول بتحريف القرآن ونقصانه من مستلزمات التشيع.

(٣) قوله: «وقوع التغيير والنقصان فيه» يعني تغيير القرآن ونقصانه على عهد الخلفاء الراشدين الثلاثة الذين تواطؤوا على زعم الشيعة مع أخس الناس قدراً وأعجزهم تدبيراً وأضلهم سبيلاً وأخسرهم عملاً وأجهلهم مقاماً وشراً مكاناً وأسفهم رأياً وأشقاهم فطرة؛ ممن آمنوا بألسنتهم ليحققوا به دماءهم، وهم بين جاهل غبي ومعانند غوي ولاه عن الدين وتائه في شيع الأولين وصارف همته في ترويج كفره، وجبار يخاف من مخالفة نهيه وأمره ومن لا يرجي خيره ولا يؤمن شره. أقول: هذا الوصف ورد في حق أصحاب الرسول ﷺ، وفيهم من العشرة المبشرين ومن البدرين ومن أهل بيعة الرضوان ومن السابقين للإسلام ومن ختموا حياتهم بالشهادة وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله. فهل يتهم هؤلاء في دينهم وتبراً ساحة أحفاد المجوس وأجداد نصير الدين الطوسي والحلي وابن العلقمي؟.

(علي ابن إبراهيم القمي)<sup>(١)</sup> شيخ الكليني<sup>(٢)</sup> في تفسيره<sup>(٣)</sup>، ومذهب تلميذه ثقة الإسلام محمد يعقوب الكليني رَحِمَهُ اللهُ، واستظهر المحقق السيد (محسن الكاظمي)<sup>(٤)</sup> في شرح الوافية مذهبه. وبه صرح أيضاً العلامة (المجلسي)<sup>(٥)</sup> في مرآة العقول. وبهذا يعلم مذهب الثقة الجليل (محمد بن الحسن الصفار)<sup>(٦)</sup> في كتاب البصائر، وهذا مذهب صريح الثقة (محمد بن إبراهيم النعماني)<sup>(٧)</sup> تلميذ الكليني صاحب كتاب (الغيبة)<sup>(٨)</sup> المشهور في تفسيره الصغير.

- (١) قوله: «علي بن إبراهيم القمي». أقول: هو أبو الحسن علي بن إبراهيم بن هاشم المفسر الجعفري شيخ الكليني صاحب الكافي، مات حوالي سنة (٢٨٥هـ).
- (٢) قوله: «الكليني». أقول: هو أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق بن جعفر الكليني، وكُلِّين قرية من قرى الري، فقيه ومحدث شيعي، وهو عند الشيعة بمنزلة البخاري عند المسلمين أهل السنة والجماعة. مات ببغداد (٣٢٩هـ). ومن أشهر مؤلفاته (الكافي) في الحديث يشتمل على (١٦١٩٩) حديثاً عن الأئمة أهل البيت. ويعتبر أحد الثقلين وعدل القرآن في التشريع والقدر ووجوب التمسك به عند الشيعة الجعفرية. فلا حب ولا كرامة.
- (٣) قوله: «في تفسيره» يعني: في تفسير علي بن إبراهيم القمي.
- (٤) قوله: «محسن الكاظمي» أقول: هو محسن بن حسن الأعرجي السلامي الكاظمي المتوفى سنة (١٢٤٠هـ).
- (٥) قوله: «المجلسي». أقول: هو محمد باقر بن محمد تقي الأصبهاني المجلسي، المتوفى سنة (١١١١هـ)، له مصنفات كثيرة أشهرها: بحار الأنوار في العلوم، ومرآة العقول في شرح أخبار الرسول.
- (٦) قوله: «محمد بن الحسن الصفار» أقول: هو أبو جعفر محمد بن الحسن بن فروخ الصفار، المعروف بالأعرج القمي، من فقهاء الجعفرية، والمتوفى سنة (٢٩٠هـ) من مؤلفاته: كتاب التقية، المثالب، بصائر الدرجات.
- (٧) قوله: «محمد بن إبراهيم النعماني». أقول: تقدمت ترجمته ص ١١٦. هو أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن جعفر الكاتب النعماني المعروف بابن زينب، من محدثي الجعفرية. والنعمانية بلدة بين واسط وبغداد، تتلمذ على الكليني ببغداد، وسافر للشام وتوفي سنة (٣٦٠هـ) من مصنفاته: تفسير القرآن - كتاب الغيبة - نثر اللآلئ في الحديث.
- (٨) قوله: «كتاب الغيبة». أقول: كثيرون الذين كتبوا في هذا الموضوع وألفوا فيه كتباً. مثل ابن بابويه القمي محمد بن أحمد. وأبي إسحاق إبراهيم النهاوندي، وابن فضال علي بن الحسن الكوفي - وأبي محمد المرعشي حسن بن حمزة صاحب تبشير الشريعة، =

وصريح الثقة الجليل (سعد بن عبدالله القمي)<sup>(١)</sup> في كتاب ناسخ القرآن ومنسوخه، عقد فيه باباً ترجمته: باب التحريف في الآيات. وصريح السيد (علي بن أحمد الكوفي)<sup>(٢)</sup> في كتاب بدع المحدثه.

وقد أجمع<sup>(٣)</sup> أهل النقل والآثار من الخاص والعام: أن هذا الذي في أيدي الناس من القرآن ليس هذا القرآن كله<sup>(٣)</sup>! وأنه ذهب من القرآن ما ليس هو في أيدي الناس!

وهو أيضاً ظاهر أجلة المفسرين وأئمتهم الشيخ الجليل (محمد بن مسعود العياشي)<sup>(٤)</sup>، والشيخ (فرات بن إبراهيم الكوفي)<sup>(٥)</sup>، والثقة النقة

= وأبي محمد الحسن بن محمد بن يحيى بن حسن بن جعفر الحسيني البغدادي، المتوفى سنة (٣٥٨هـ) وسلامة بن محمد القمي، ومحمد باقر بن محمد تقي المجلسي، وأبي العباس القمي عبدالله بن جعفر، وأبي عبدالله الصفواني وغيرهم.

(١) قوله: «سعد بن عبدالله القمي». أقول: لعله سعد بن إبراهيم القمي بن أبي خلف نزيل بغداد، شيعي وله كتاب: احتجاج الشيعة على زيد بن ثابت، وبصائر الدرجات، وجوامع الحجج، وفرق الشيعة، وفضل قم والكوفة، ومثالب رواة الحديث، ومناقب الشيعة، وناسخ القرآن ومنسوخه ومحكمه ومتشابهه، وهو المشار إليه هنا. أما سعد بن عبدالله فهو أبو نصر بن أبي القاسم الغزنوي الحنفي من أهل السنة والجماعة وليس بشيعي.

(٢) قوله: «علي بن أحمد الكوفي». أقول: هو أبو القاسم علي بن أحمد بن عبدالله العلوي الكوفي، مات قرب شيراز سنة (٣٥٢هـ). من مصنفاته كتاب: الإغاثة في بدع الثلاثة، وكتاب الأوصياء، وكتاب التبديل والتحريف. ولكنه رجع عن مذهبه في آخر أمره.

(٣) قوله: «وقد أجمع أهل النقل والآثار من الخاص والعام» يعني: أجمع الرواة والمؤرخون والمحدثون من الشيعة وأهل السنة والجماعة. أقول: أي إجماع هذا الذي يدعيه المؤلف على نقص القرآن؟ ولعله إجماع المرتدين الشيعة. أما أهل السنة والجماعة فقد أجمعوا على سلامة ما في أيديهم من القرآن من أدنى زيادة أو تحريف أو تبديل أو نقصان.

(٤) قوله: «محمد بن مسعود العياشي» أقول: هو محمد بن مسعود العياشي، العراقي المنشأ السمرقندي الأصل. مات سنة (٣٢٠هـ)، وله ما يزيد على مئتي مصنف، منها: تفسير القرآن، ودلائل الأئمة، وسيرة (الأربعة) (أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية)، وكتاب الأنبياء والأئمة، وكتاب التقية، وكتاب المتعة، وكتاب المداراة.

(٥) قوله: «الشيخ فرات بن إبراهيم الكوفي». أقول: له تفسير للقرآن في مجلد.

(محمد بن العباس الماهيار)<sup>(١)</sup>، وأنهم ملؤوا تفاسيرهم من الأخبار الصريحة في هذا المعنى<sup>(٢)</sup>.

وممن صرح بهذا القول ونصره الشيخ الأعظم (محمد بن محمد النعمان - المفيد) فقال في المسائل السروية<sup>(٣)</sup>: قال جعفر بن محمد الصادق عليه السلام: أما والله لو قرأى القرآن كما أنزل لألفيتمونا فيه مسمئين كما سمي من كان قبلنا، وقال عليه السلام: نزل القرآن أربعة أرباع: ربع فينا، وربع في أعدائنا<sup>(٤)</sup>، وربع قصص وأمثال، وربع قضايا وأحكام، ثم قال: غير أن الخبر قد صحَّ عن أئمتنا عليهم السلام أنهم قد أقرّوا بقراءة ما بين الدفتين<sup>(٥)</sup>، وأن لا نتعداه إلى زيادة فيه ولا إلى نقصان منه إلى أن يقوم القائم عليه السلام<sup>(٦)</sup>،

(١) قوله: «محمد بن العباس الماهيار». أقول: هو محمد بن العباس بن علي بن مروان بن الماهيار، أبو عبدالله، البزاز، المعروف بابن الجحام، وقيل ابن الحجام وهو تصحيف. من أعلام الرافضة في القرن الرابع الهجري.

نشأ في بغداد، وكان معاصراً للكليني. وثقه النجاشي والعلامة الحلي وابن داود الحلي وابن طاووس والمجلسي. كان من المكثرين في التأليف في القرآن، لكن كتبه فقدت كلها واندثرت ولم يصل الشيعة منها سوى ما نقل عنها في ثنايا الكتب.

(٢) قوله: «ملؤوا تفاسيرهم من الأخبار الصريحة في هذا المعنى». أقول: ما قيمة تلك الأخبار على كثرتها ما دامت مختلفة لا سند لها؟ خصوصاً وأن المؤلف نفسه يقول في الصفحة ٣٥١ من فصل الخطاب: «ولا حاجة إلى تصحيح الأسانيد على النحو المصطلح عليه خصوصاً إذا وجد الخبر في مثل الكافي وما يقرب منه»، وصاحب الكافي نفسه يقول: (١/١٩٢): عن جعفر الباقر أنه قال: «نحن ولادة أمر الله وخزنة علم الله وعبية وحي الله». ويروي الكليني: عن الإمام جعفر الصادق: «نحن خزنة علم الله، نحن تراجمة أمر الله، نحن قوم معصومون، أمر الله تعالى بطاعتنا ونهى عن معصيتنا، ونحن حجة الله البالغة على من دون السماء وفوق الأرض».

(٣) قوله: «والمسائل السروية» يعني: الأسئلة الواردة من سرو. كقولهم: المسائل الماردينية نسبة إلى ماردين، والعقيدة الواسطية نسبة إلى بلدة واسط.

(٤) قوله: «ربع في أعدائنا» يعني: نزل ربع القرآن في أعداء الشيعة وهم أهل السنة والجماعة.

(٥) قوله: «أقرّوا بقراءة ما بين الدفتين» يعني: أجاز الأئمة قراءة ما في مصحف عثمان على ما هو عليه الآن حتى يظهر الإمام الثاني عشر من مخبئه قبح الله قائلهم وسامعهم.

(٦) قوله: «إلى أن يقوم القائم» أقول: هو الإمام الثاني عشر الذي يزعمون أنه اختفى وهو طفل وما زال حسب زعمهم.

فيقرأ الناس على ما أنزل الله تعالى وجمعه أمير المؤمنين عليه السلام<sup>(١)</sup>؛ لأنه متى قرأ الإنسان بما يخالف ما بين الدفتين غرر بنفسه من أهل الخلاف<sup>(٢)</sup> وأغرى به الجبارين، وعرض نفسه للهلاك. فمنعونا من قراءة القرآن بخلاف ما أثبت بين الدفتين<sup>(٣)</sup>!!!

وقال في موضع من كتاب المقالات: واتفقوا (أي: الإمامية) على أن أئمة الضلال<sup>(٤)</sup> خالفوا في كثير من تأليف القرآن، وعدّلوا فيه عن موجب التنزيل وسنة النبي - صلى الله عليه وآله -، ويأتي إن شاء الله ما رواه في إرشاده<sup>(٥)</sup> من الأخبار الصريحة في وقوع التغيير فيه». ص ٢٦ - ٢٨.

«وممن ذهب إلى هذا القول: الشيخ الثقة الجليل الأقدم (فضل بن شاذان)<sup>(٦)</sup> في مواضع من كتاب الإيضاح. وممن ذهب إليه من القدماء: الشيخ الجليل (محمد بن الحسن الشيباني)<sup>(٧)</sup> صاحب تفسير نهج البيان عن

(١) قوله: «فيقرأ الناس على ما أنزل الله تعالى وجمعه أمير المؤمنين» أقول: يزعم صاحب الكافي نقلاً عن الأئمة من أهل البيت على زعمهم أن الإمام المنتظر سيحرق المصاحف المعهودة، ويخرج للناس مصحفاً كان قد جمعه عليّ وأخفاه تقية، فيقرؤونه حياً كما نزل. وفي هذا من الكذب على الله ورسوله ومن الكفر ما لا يخفى على مؤمن.

(٢) قوله: «غرر بنفسه من أهل الخلاف» يعني: عرضها لأذى أهل السنة والجماعة.

(٣) قوله: «فمنعونا من قراءة القرآن بخلاف ما أثبت بين الدفتين» يعني: تقية حتى يقوم القائم فتحرم قراءة مصحف عثمان وتجب قراءة مصحف عليّ.

(٤) قوله: «أئمة الضلال». أقول: يعني بهم أبا بكر وعمر وعثمان وأمثالهم من الصحابة رضوان الله عليهم. أما أئمة الهدى بزعمهم فهم أئمة الطائفة الاثني عشرية.

(٥) قوله: «ما رواه في إرشاده». أقول: يعني ما رواه المفيد أبو عبد الله محمد بن محمد النعمان في كتابه الإرشاد، بل هو كتاب الغواية، نسأل الله السلامة.

(٦) قوله: «فضل بن شاذان». أقول: هو أبو محمد فضل بن شاذان بن الخليل النيسابوري المتوفى سنة (٢٠٦هـ). من مؤلفاته: إثبات الرجعة - تبيان أهل الضلالة - حذو النعل بالنعل - المسائل الأربعة في الإمامة - كتاب المتعنتين: متعة النساء ومتعة الحج - وتفسير القرآن... وغيرها من مصنفات الضلالة.

(٧) قوله: «محمد بن الحسن الشيباني». أقول: من أعلام الشيعة في القرن السابع الهجري، ألف كتابه المذكور لخزانة المستنصر العباسي سنة نيف وستمائة، كما في الذريعة. =

كشف معاني القرآن. ومنهم: الثقة (محمد بن خالد)<sup>(١)</sup> عدّ النجاشي من كتبه كتاب التنزيل والتغيير. ومنهم: الشيخ الثقة (علي بن الحسن بن فضال)<sup>(٢)</sup> عدّ من كتبه كتاب التنزيل من القرآن والتحريف.

ومنهم: (محمد بن الحسن الصيرفي)<sup>(٣)</sup> في الفهرست له كتاب التحريف والتبديل، وكذا الشيخ (حسن بن سليمان الحلّي)<sup>(٤)</sup> تلميذ الشهيد في مختصر البصائر وسماه التنزيل والتحريف...

ومنهم: (محمد بن العباس الماهيار)<sup>(٥)</sup> المعروف بابن الحجام صاحب التفسير المعروف؛ وقد أكثر من نقل أهل التحريف في كتابه.

= وأما محمد بن الحسن الشيباني المعروف فهو من أصحاب أبي حنيفة عليه السلام. وقد توفي سنة (١٨٩هـ).

(١) قوله: «محمد بن خالد». أقول: هو أبو عبدالله القمي محمد بن خالد بن عبد الرحمن بن محمد بن علي البرقي مولى أبي موسى الأشعري، ومن أصحاب الإمام الكاظم، مات سنة (١٩٠هـ) ومن كتبه: التبصرة وكتاب الرجال.

(٢) قوله: «علي بن الحسن بن فضال». أقول: هو مولى عكرمة فقيه الشيعة في الكوفة، من مؤلفاته: تفسير القرآن - عجائب بني إسرائيل - كتاب الغيبة - كتاب المثالب - تنزيل القرآن وغيرها. والده حسن بن علي بن فضال الكوفي أبو محمد، مات سنة (٢٢٤هـ)، من كتبه: الشواهد من القرآن - كتاب الرجال - الزيادات وغيرها. وأخوه أحمد بن حسن بن علي بن محمد بن فضال الشيعي المتوفي سنة (٢٦١هـ).

(٣) قوله: «محمد بن الحسن الصيرفي». أقول: أقول: ذكره الطوسي في الفهرست بقوله: «محمد بن الحسن الصيرفي، له كتاب التحريف والتبديل»، وذكره ابن داود في رجاله، والتفرشي في نقد الرجال على أنه من أصحاب الصادق، والأردبيلي في جامع الرواة، والبروجردي في طرائف المقال، وغيرهم.

(٤) قوله: «حسن بن سليمان الحلّي تلميذ الشهيد». أقول: أقول: هو جمال الدين حسن بن سليمان الحلّي (٧٣٤ - ٧٨٦هـ) تلميذ محمد بن مكي العاملي المدعو بالشهيد الأول. له كتب منها مختصر البصائر وكتاب الرجعة. قال الطهراني في الذريعة: "ينقل عن كتابه الرجعة هذه العلامة المجلسي كثيرا".

(٥) قوله: «محمد بن العباس الماهيار». أقول: سبقت ترجمته في الهامش ١ من صفحة ١٣٢.

ومنهم: (صاحب كتاب الرد على أهل التبديل)<sup>(١)</sup> ذكره ابن شهر آشوب في مناقبه كما في البحار<sup>(٢)</sup>، ونقل عنه الأخبار على أن مراده من أهل التبديل هم العامة<sup>(٣)</sup>.

وقال السيد المحدث (الجزائري)<sup>(٤)</sup> في الأنوار ما معناه: إن الأصحاب قد أطبقوا على صحة الأخبار المستفيضة بل المتواترة الدالة بصريحتها على وقوع التحريف في القرآن كلاماً ومادة وإعراباً<sup>(٥)</sup>.

(١) قوله: «صاحب كتاب الرد على أهل التبديل». أقول: ذكره صاحب الذريعة بقوله: "الرد على أهل التبديل والتحريف فيما وقع من أهل التأليف، للشريف أبي القاسم علي بن أحمد بن موسى المبرقع ابن الإمام الجواد (ع) المتوفى بكرمى ٣٥٢ هـ، كذا ذكره ابن شهر آشوب في معالم العلماء، ولكن النجاشي في ص (١٨٨) قال كتاب التبديل والتحريف". ا.هـ، والمراد بأهل التبديل أهل السنة والجماعة الذين بدلوا القرآن على زعم الشيعة.

(٢) قوله: «كما في البحار». أقول: بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار لمحمد باقر المجلسي (١٠٣٧ - ١١١١ هـ). وهو موسوعة حديثة من مائة وعشر مجلدات. وله أيضاً كتاب مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول وكتب أخرى. دفن في الجامع العتيق بمدينة إصفهان في إيران.

(٣) قوله: «مراده من أهل التبديل هو العامة». قلنا: المراد بالعامة: أهل السنة والجماعة.

(٤) قوله: «المحدث الجزائري في الأنوار النعمانية». أقول: هو نعمة الله بن عبدالله بن محمد بن الحسين الموسوي الجزائري. من جزائر البصرة ويعرف بالشوشري (١٠٥٠ - ١١١٢ هـ). توفي ودفن في أصفهان. من مؤلفاته: رياض الأبرار في مناقب الأئمة الأطهار، قاطع اللجاج في شرح الاحتجاج، كشف الأخبار في شرح الاستبصار، نور الأنوار. ملأ كتابه الأنوار النعمانية سباً مقذعاً للخلفاء الراشدين والصحابه وأمهات المؤمنين. عليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين.

(٥) قوله: «أطبقوا على صحة الأخبار المستفيضة بل المتواترة الدالة بصريحتها على وقوع التحريف في القرآن كلاماً ومادة وإعراباً». أقول: الشيعة قوم أهل بهتان، ينكرون ما فعلوا ويتهمون الناس بما لم يفعلوا. قال ابن حزم: إنهم ليسوا مسلمين، وسماهم زيد بن علي بن الحسين بالرافضة. وقال عنهم شيخ الإسلام ابن تيمية: إنهم أهل الجاهلية ممن قلّت معرفتهم بالعلم والدين. وهم من أكذب الناس في النقليات وأجهلهم في العقليات، وقد دخل منهم على الدين من الفساد ما لا يحصى إلا رب العباد، والنصيرية والإسماعيلية والباطنية من بابهم دخلوا، والكفار والمرتدة بطريقهم =

وقال الشيخ الفاضل (يحيى<sup>(١)</sup> تلميذ الكركي) في كتاب الإمامة في الطعن التاسع على الثالث<sup>(٢)</sup>: .... مع إجماع<sup>(٣)</sup> أهل القبلة من الخاص والعام أن هذا القرآن الذي في أيدي الناس ليس هو القرآن كله.

والشيخ (أبو الحسن الشریف)<sup>(٤)</sup> جدّ شيخنا صاحب

= وصلوا فاستولوا على بلاد الإسلام وسبوا الحريم وسفكوا الدم الحرام. وقد شابهوا اليهود في الخبث والهوى، وشابهوا النصارى في الغلو والجهل. وقد سئل الإمام مالك عليه السلام عنهم فقال لسائله: لا تكلمهم ولا ترو عنهم فإنهم يكذبون. وقال الشافعي عليه السلام: لم أرَ أحداً أشهد بالزور من الرافضة. وقال الأعمش: أدركت الناس وما يسمونهم إلا الكذابين، فهل يزن كلامهم مجتمعين ومنفردين مثقال ذرة في ميزان الرجال؟! =

(١) قوله: «يحيى تلميذ الكركي». أقول: لعله علي بن الحسين بن عبد العالي الكركي العاملي الملقب بنور الدين، مجتهد الشيعة بأصبهان في حكومة شاه طهماسب الصفوي. كان لا يركب ولا يمشي إلا والشبان يمشون في ركابه، مجاهراً بلعن الشيخين ومن على طريقتهم. مات في النجف سنة (٩٤٠هـ) من تصانيفه: نفحات اللاهوت في لعن الجبت والطاغوت، شرح الإرشاد، الرسالة الجعفرية وغيرها.

(٢) قوله: «في الطعن التاسع على الثالث». أقول: المراد بالثالث عثمان عليه السلام. ولم أعثر على النص المستشهد به إلا في كتاب "الاستغاثة في بدع الثلاثة" في الطعن الرابع (في بدع الثالث منهم) لمؤلفه أبو القاسم علي بن أحمد بن موسى المنسوب لإمامهم الجواد محمد بن علي. كانت وفاته في سنة ٣٥٢ هـ. قال الطوسي في فهرسه: "كان إمامياً مستقيماً الطريقة وصنف كتباً كثيرة سديدة".

(٣) قوله: «إجماع أهل القبلة من الخاص والعام أن هذا القرآن... ليس هو القرآن كله». أقول: هذه دعوى ساقطة متداعية تحمل مقومات سقوطها في كيانها. فأهل السنة والجماعة لا يقولون بقول الشيعة وهم من أهل القبلة. فكيف يدعي إجماع أهل القبلة على تلك الفرية إلا إذا كان يقصد بأهل القبلة طوائف الشيعة المختلفة دون أهل السنة والجماعة. وقد سبق إجماع المسلمين على سلامة القرآن من التبديل والتحريف والزيادة والنقصان وأن من ادعى خلاف ذلك فهو كافر.

(٤) قوله: «أبو الحسن الشریف». أقول: هو أبو الحسن بن محمد طاهر بن عبد الحميد الفتوني النباطي العاملي الأصفهاني الغروي المتوفي في حدود سنة ١١٤٠، وهو من أجداد صاحب الجواهر من قبل أم والده زكان تلميذ المجلسي كما في الذريعة. من كتبه تفسيره المذكور مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار في تفسير القرآن. قال صاحب الذريعة: وهو تفسير جليل مقصور على ما ورد في متون الأخبار، لكنه لم يخرج منه إلا شيء يسير بعد مقدماته، =



(الجواهر)<sup>(١)</sup> وجعله التحريف في تفسيره المسمى بمرآة الأنوار من ضروريات مذهب التشيع<sup>(٢)</sup>، وأكبر مفسد غصب الخلافة<sup>(٣)</sup> ص ٢٨ - ٣٢.

«الثاني: عدم وقوع التغيير والنقصان. وإليه ذهب (الصدوق)<sup>(٤)</sup> في

= وهو في نسخة شيخنا العلامة النوري من أول سورة الفاتحة إلى أواسط سورة البقرة في مجلد كبير. وفي نسخة أخرى إلى الآية الرابعة من سورة النساء: مثنى وثلاث ورباع، كما يأتي. والمجموع أزيد من المجلد الأول منه الذي هو في مقدمات التفسير. وقد طبع المجلد الأول وحده في إيران ١٣٠٣ وهو يقرب من عشرين ألف بيت. ونسب فب الطبع إلى الشيخ عبداللطيف الكازروني لعدم اطلاع مباشر الطبع، وأما نفس التفسير فرأيت منه نسختين: إحداهما كانت بخط شيخنا العلامة النوري استنسخها عن نسخة الخزانة الغروية ظاهراً وكان في مكتبة السيد المجدد الشيرازي، واشتراه بعد ذلك الحجة الميرزا محمد الطهراني العسكري وهو موجود في مكتبته بسامراء إلى اليوم. وأما مجلد المقدمة المطبوعة يقرب من عشرين ألف بيت فيما يتعلق بعلوم القرآن لم يكتب مثلها مشتمل على ثلاث مقدمات، وفي أول المقدمات مقالات ثلاثة، في كل مقالة فصول، والمقدمة الثانية في تنقيص القرآن في أربعة فصول، ..... إلخ.

(١) هو الشيخ محمد حسن بن باقر بن عبدالرحيم بن الآغا محمد الصغير بن الآغا عبدالرحيم الشريف الكبير (١١٩٢ - ١٢٦٦ هـ) صاحب جواهر الكلام. وهو الذي سن الخروج إلى مسجد الكوفة والسهلة ليلة الأربعاء، ولم يكن ذلك قبله معروفاً، فكان يخرج ومعه تلامذته وحاشيته على الخيول المسرجة وتنقل معهم مستلزماتهم وما يحتاجونه. وسئل (المترجم عنه) - في مرض موته أنه إن حدث أمرٌ فممن المرجع في التقليد؟ فأمر بجمع أهل الحل والعقد من العلماء، فاجتمعوا عنده، وكلٌّ يرى أنه هو المشار إليه، وكان بعضهم يرى أنه سيرشع أحد أولاده لأنه كان فيهم من يليق لذلك، ولكنه لما غصّ المجلس بالعلماء، سأل عن الشيخ مرتضى الأنصاري فلم يكن حاضراً معهم فبعث خلفه، فلما جاء، قال له: أفي مثل هذا الوقت تتركني؟ فأجابه: كنت أدعوا لك في مسجد السهلة بالشفاء، فقال له: ما كان يعود إليّ من أمر الشريعة المقدسة فهو وديعة الله عندك، ثم أشار إليه بالتقليد بعد أن أمره بتقليل الاحتياط.

(٢) قوله: «جعل التحريف - أي أبو الحسن الشريف - من ضروريات مذهب التشيع». أقول: فليعلم هذه الحقيقة من لا يزال يجهل مذهب القوم.

(٣) قوله: «وأكبر مفسد غصب الخلافة». يعني: كان لغصب الخلافة من علي مفسد أكبرها تحريف القرآن.

(٤) قوله: «الصدوق». قلنا: الصدوق هو ابن بابويه القمي المتوفى سنة (٣٨١هـ).

عقائده، والسيد (المرتضى)<sup>(١)</sup> و(شيخ الطائفة)<sup>(٢)</sup> في التبيان. ولم يُعرف من القدماء موافقٌ لهم<sup>(٣)</sup>.

ففي العقائد: مَنْ نسب إلينا أنا نقول: إن القرآن أكبر من ذلك؛ فهو كاذب<sup>(٤)</sup>!! ثم استدل على ذلك بإطلاق لفظ القرآن على هذا الموجود» ص ٣٣.

«ثم لا يخفى على المتأمل في كتاب التبيان أن طريقته فيه على نهاية المداراة والمماشاة<sup>(٥)</sup> مع المخالفين، فإنك تراه اقتصر في تفسير الآيات على

(١) قوله: «المرتضى». أقول: أبو قاسم علي بن حسين بن موسى بن محمد بن موسى بن جعفر الشريف الشهير بمرتضى الموسوي البغدادي الشيعي (٣٥٥ - ٤٣٦هـ).

(٢) قوله: «شيخ الطائفة» هو أبو جعفر محمد بن الحسن بن الطوسي نزيل النجف (٣٨٥ - ٤٦٠هـ) له الاستبصار فيما اختلف فيه من الأخبار - التبيان في تفسير القرآن - كتاب الغيبة - المبسوط في فقه الشيعة ٣٠ كتاباً - مجمع البيان في تفسير القرآن.

(٣) قوله: «ولم يعرف من القدماء موافق لهم». أقول: وهذا صحيح حيث أجمع قدماء الشيعة على عزو القول بتحريف القرآن إلى أئمتهم المصومين بزعمهم، وجعلوه من شعارات التشيع ومستلزماته. أما المتأخرون فقد سلكوا مسلك التقية في دعواهم فنفوا التحريف ظاهراً وأثبتوه باطناً.

(٤) قوله: «من نسب إلينا أنا نقول: إن القرآن أكثر من ذلك فهو كاذب» يعني: يكذب مشايخه وأئمتهم المعصومين تقية ليدعي موافقته لأهل السنة والجماعة. أقول: في الوقت الذي يسود فيه غيره الصفحات الطوال في البرهان على تحريف القرآن يكتفي الصدوق بالاستدلال بما لا تقوم به الحجة وبأقل من سطر واحد على تمام القرآن، بإطلاق لفظ القرآن على هذا الموجود بين أيدينا. وكأنه غفل أو تغافل أن لفظ القرآن يطلق على الآية أيضاً فما دون. كقولنا: يحرم على الجنب قراءة القرآن ومسه. فلو قرأ آية أو مسها فقد ارتكب المحذور. فهل القرآن آية واحدة؟ ولكنه من باب المكر والخداع والحيلة والتقية يكتفي بالاستدلال بما لا تقوم به الحجة، كمحامي الدفاع الذي يتواطأ ضد موكله فلا يتكلم إلا بما يزيده خبلاً ووبالاً.

(٥) قوله: «طريقته فيه على نهاية المداراة والمماشاة مع المخالفين» يريد: أن أسلوبه في الكتاب انبنى على أقصى درجات التقية ومجاملة المخالفين من أهل السنة والجماعة، ومع ذلك فإن فيه من تحريف المعنى ما هو أشد من تحريف اللفظ، والنتيجة واحدة لإثبات تحريف القرآن لفظاً ومعنى أو معنى فقط للتقية، وانظر دراسة الشيخ الدكتور علي السالوس لهذا التفسير؛ فقد أتى بالأمثلة الواضحة الكثيرة المتنوعة لتحريف هذا الإمام، وهذا مهم لأن تفسير الطبرسي (تفسير مجمع البيان) من أشهر تفاسيرهم.

نقل كلام الحسن وقتادة والضحاك والسدي وابن جريج والجبائي والزجاج وابن زيد وأمثالهم<sup>(١)</sup>، ولم ينقل عن أحد من مفسري الإمامية، ولم يذكر خبراً عن أحد من الأئمة عليهم السلام إلا قليلاً.... ومما يؤكد كون وضع هذا الكتاب على التقية ما ذكره السيد الجليل (علي بن طاوس)<sup>(٢)</sup> في سعد السعود. وهذا لفظه: ونحن نذكر ما حكاه جدي أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي في كتاب التبيان وحملته التقية<sup>(٣)</sup> على الاقتصار... إلخ» ص ٣٥.

«ولم يُعرف الخلاف<sup>(٤)</sup> صريحاً إلا من هذه المشايخ الأربعة.

(كذا)<sup>(٥)</sup> [أي الصدوق والمرتضى والطوسي والطبرسي]... ولعل المتتبع يجد صدق ما قلناه<sup>(٦)</sup> ومع ذلك كله فالمتتبع هو الدليل وإن لم يذهب إليه إلا القليل» ص ٣٦.



- 
- (١) قوله: «الحسن وقتادة والضحاك... أمثالهم» أقول: هؤلاء جميعاً من أهل السنة والجماعة، أي: بالمعنى العام، وإلا فالجبائي من رؤوس المعتزلة وهم من أهل الأهواء والبدع.
- (٢) قوله: «علي بن طاوس». أقول: هو حفيد شيخ الطائفة الجعفرية أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي صاحب التبيان.
- (٣) قوله: «وحملته التقية على الاقتصار عليه». أقول: أهل الدار أعلم بما فيها. والذي حكاه الحفيد عن جده موافق لروح المذهب ومعبر عن العقيدة والمشرب.
- (٤) قوله: «ولم يُعرف الخلاف صريحاً». أقول: وهو في هذا صادق. حيث لم يصرح بعدم النقص والتحريف في القرآن، خلافاً لما عليه الأئمة والعلماء وعامة أهل الطائفة إلا أربعة أشخاص على سبيل التقية. حيث من المعروف أن تكذيب الإمام أو القول بخلاف ما يقوله ويراها كفر في الدين ومحاربة لله رب العالمين في عقيدتهم، لا يقدم عليه الشيعي إلا من باب التقية ويكون مع ذلك مأجوراً.
- (٥) قوله: «إلا من هذه المشايخ الأربعة». أقول: تعبير أعجمي ركيك.
- (٦) قوله: «والمُتتبع يجد صدق ما قلناه». يعني: عامة الطائفة وعلى رأسها أئمتها يقولون بتحريف القرآن ونقصانه، باستثناء أربعة خالفوا الطائفة من باب التقية. أقول: ﴿فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ﴾ [القمر: ١٥].

